المعالجة المحاسبية لإهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي SCF (مع دراسة حالات)

أ. مصطفى عوادي[1]

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي / الجزائر

ملخص:

إن عملية التسعير في مجال التأمين من أهم العمليات الفنية لتحديد قسط الخطر أو القسط الصافي، وهو ذلك القسط اللازم لتغطية الخسارة المتوقعة، ومن المفيد في عملية التسعير التوصل إلى النموذج الإحصائي الذي يحكم عدد الحوادث من خلال اعتبار الحوادث المرتكبة من طرف المؤمن له متغير عشوائي، حيث يتم دراسة هذه المتغير العشوائي من خلال النماذج الكيفية لقياس خطر الحوادث (نموذج بواسون، نموذج ثنائي الحدين السالب).

وحتى يكون سعر التأمين كافياً وعادلاً، فإن عملية التسعير يجب أن تكون وفقاً لخبرة المؤمن له ولعل أهم نموذج مستخدم في هذا المجال نموذج تحفيز- عقوبة (Système Bonus-malus) المقترح من طرف [J. Lemaire(1985)] , [C. VanasseG ـ Dionne (1989-1992)]، حيث اعتمدوا في تقدير هذا النموذج على التحليل البيزي للبيانات (نظرية بايز).

مصطلحات علمية أساسية:

تسعيرة التأمين السيارات، نموذج بواسون، نموذج ثنائي الحدين السالب، نموذج تحفيز- عقوبة الأمثل.

[1] أستاذ مساعد قسم "أ" بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، Université d'El oued، ص ب: 789، 39000، الوادي، الجزائر.

Abstract:

L'objectif de ce travail est de donner quelques éclaircissements sur le sujet concernant les amortissements des immobilisations suivant le nouveau système comptable financier contraire au PCN.

Ce système a introduit plusieurs concepts, termes, des bases et de nouvelles règles sur l'environnement comptable algérien selon les normes comptables internationales, surtout au sujet des immobilisations et les méthodes d'amortissements et leurs imputations comptables.

Ce sujet présente une grande importance pour l'entreprise économiques pour son maintien et sa continuité.

Pour étudier ce sujet on l'a reparti en deux axes :

1° axe : Une vision sur le nouveau système comptable et les exigences d'application et des concordances en Algérie, et leurs buts, ainsi que les différences avec le référence comptable internationale.

2° axe : Autre vision sur les immobilisations et leur différentes catégories et le concept des amortissements et leur méthodes de calcul.

Après cela on constate la différence entre le PCN et le SCF sur le sujet des amortissements.pour concluer l' imputation comptable des amortissements.

Les mots clés :

Le système comptable financier, les normes comptables international, Actifs fixes, Immobilisations, Actifs courants, les amortissements, l'imputation comptable des amortissements, l'environnement comptable algérienne

مقدمة :

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا إقتصاديا هائلا أدى إلى إزالة الكثير من العوائق الإقتصادية بين الدول المختلفة وإمتداد نشاط الكثير من مؤسساتها خارج حدودها، وظهور مجموعة جديدة من المستثمرين والدائنين المهتمين بالقوائم المالية لتلك المؤسسات، وهو ما نتج عنه مواضيع وقضايا جديدة تستلزم متابعة من طرف أصحاب الفكر المحاسبي، وتؤدي في

نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل العولمة.

ومع تزايد تشابك العلاقات الاقتصادية توجهت الجزائر بإعتبارها جزء من الكيان الاقتصادي العالمي إلى دمج أعمالها وإتجاهها نحو خصخصة القطاع العام، وفي ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ومع تزايد إتساع الأسواق المالية، وتخطي المعاملات للمجالين المحلي والإقليمي إلى مجال أوسع عبر الحدود، تعاظمت أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية في مجال إتخاذ القرارات على المستوى المحلي والدولي.

و يعتبر إعداد النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة جدا قامت بها الدولة الجزائرية كعملية هامة في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية، وهذا داخل في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر لمواكبة متطلبات إقتصاد السوق، من خلال توافق البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية، بالاستجابة لاحتياجات أطراف عديدة يأتي في مقدمتها المستثمرون الأجانب.

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مجموعة من النقاط الهامة والتي تضمنها النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- إستعراض لمحة عن النظام المحاسبي المالي.
- مفهوم الأصول الثابتة.
- مفهوم الإهتلاكات وأنواعها.
- التسجيل المحاسبي للإهتلاكات.

1- إستعراض لمحة عن النظام المحاسبي المالي

1-1- مقومات ومتطلبات التوافق والتطبيق في الجزائر

تتفاعل الجزائر بشكل عام تفاعل المضطر مع البيئة الدولية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها، وقد حقق هذا التفاعل نتائج ايجابية وسلبية في نفس الوقت، لأن البيئة المحاسبية في الجزائر مرنة جدا.

1-1-1- أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

يمكن حصر أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النقاط التالية:[2]

- يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الإقتصاد الوطني على حساب إحتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الإدخار والخوصصة وإنشاء شركات مساهمة مقيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومات مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.

- تشجيع الإستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة للمحللين الماليين.

- التطور الإقتصادي الذي تشهده الجزائر والإتجاه نحو إقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الإقتصادية والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمالية المطبقة في الشركات، ولاسيما السعي نحو تطبيق النظم العالمية في هذا المجال.

- تشجيع الإستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، وإن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةمن شأنه طمأنة المستثمرين(المساهمين) الخارجيين والمحليين من خلال الإعتماد عليها في القياس المحاسبي وإحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.

- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وسهولة إجراء المقارنة مع شركات أخرى محلية كانت أو دولية، وتكون هذه المقارنات بكل صدق وموضوعية.

- وجود بعض الشركات المشتركة مع دول عربية ومع دول الإقليمأصبحت تطبق معايير المحاسبة الدولية.

- تكتسي أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى ترقية التعليم العالي المحاسبي في الجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة**، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواوالجزائر،2008 ص:35 .

- تطور عدد الشركات المساهمة وسعيها نحو إستقطاب المساهمين للإكتتاب بأسهمها من خلال إقناع المساهمين بأنها تتبع أفضل النظم التقنية والإدارية العالمية وكذلك تتبع معايير المحاسبة الدولية.

- حاجة شركات النفط المحلية وفروع الشركات الدولية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية التي تحتاج إلى أسس محاسبية واضحة.

- الوصول إلى قوائم مالية للدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية واضحة الأسس يمكن فهمها من قبل متخذي القرارات بشكل أسهل نظرا لمعرفة الأساس الذي أعدت من خلاله.

1-1-2- مقومات التوافق

ينبغي لأي بيئة تريد التوافق مع البيئة الدولية والإندماج فيها أن تتوافر مقومات فيها كي تندمج بالبيئة الدولية ولكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من بين هذه المقومات ما يلي[3]:

- البيئة الجزائرية في طريقها إلى العولمة، ويعني هذا أن تتوافق مع البيئة العالمية، وبالتالي يجب أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الإنظمام في المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها وإتفاقياتها، والشراكة مع الإتحاد الأوربي...الخ.

- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها، ولكن هذا المقوم في الجزائر يبقى يحيطه الكثير من الغموض.

- التكييف الفني والنفسي وخاصة المهنيين، والمقصود بالتكييف الفني هو إستخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفئة وإمكانيات جيدة،أما التكييف النفسي فيقصدبه تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الإقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الإقتصادية (الشركات) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دور القائد أو

[3] Mohamed Zaatri, **Comptabilité Général et Analyse Financière,** Edition Berti, Alger,2009,P:24

الموجه أو المسيطر أو المالك، وهذا المقوم صعب التحقيق فالجزائر كونها مازالت تعمل بذهنية الدولة هي كل شيء وهي تسيطر على كل شيء ولا تكتفي بدور التنظيم والتنسيق فقط كما تتطلبه العولمة الإقتصادية.

3-1-1- متطلبات التوافق والتطبيق في الجزائر

يقصد بمتطلبات التوافق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية المحاسبيةسواءا من جانبها الأكاديمي والعلمي وذلك من أجل تأهيل الطلبة ليتمكنوا من مواكبة التطبيقات العملية للمعايير المحاسبية الدولية وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية بحيث يكون الطالب جيدا وكفؤا وبموجب المواصفات الصحيحة والسليمة وكأنه يعمل في بيئة دولية، وهذا من أجل تحقيق الغاية النهائية للإندماج بالبيئة الدولية.

لذا فإن متطلبات التوافق يمكن أن نحصرها فيما يلي[4]:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الإستعانة في هذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.

- إعادة النظر في مفردات (مواضيع) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الأطروحات النظرية والتطبيقية متفقة بموجب المعايير المحاسبية الدولية.

- لتحقيق الفقرتين أولاً وثانياً ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية.

ويقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بالمهنة المحاسبية ومكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات من جهة والشركات والمؤسسات وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها بشكل سليم وكفىء.

[4] Anne le Manch et Autre, **Normes Comptable Internationales,** Edition Berti, Alger, 2009, p:19

لذا وفي ضوء ما تقدم فإن متطلبات التطبيق يمكن أن نوجزها كما سيأتي :

- تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات متخصصة في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها.

- تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.

- تقوم مكاتب التدقيق ومحافظي الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها.

- تقوم الشركات والمؤسسات الإقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات متخصصة في هذا المجال.

2-1- أهداف النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر بشكل واضح ومنسجم ضمن قواعد ومبادئ المرجع الجديد بما في ذلك النقاط التالية:[5]

- نشر معلومات وافية، صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.

- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين عدة مؤسسات تمارس نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية.

[5] Samir. Merouani, **Projet de Nouveau Système Comptable Algérien Anticiper et Préparé le Passager,** Mémoire de Magister, ESC,2007 Alger, p : 92.

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا.

- تعريف الإطار المفاهيمي بما فيه مجال التطبيق، مستخدمي البيانات المالية، طبيعة وأهداف القوائم المالية، مبادئ المحاسبة والإتفاقيات القاعدية...الخ.

- قواعد التقييم العامة والخاصة حيث يضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاصة.

- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغيير الخزينة، حالات تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

وكما يظم النظام الجديد طريقة عمل الحسابات وكيفية تدوينها بطريقة ثابتة عكس المخطط المحاسبي الوطني السابق الذي يعطي حرية الإختيار في كيفية تنظيم المحاسبة بما في ذلك المراقبة، التسجيل، الإثبات والمحافظة على المستندات وأيضا كيفية سير وعمل الحسابات.

من خلال هذه اللمحة القصيرة على النظام الجديد، نقوم بإستعراض عموميات فيما يخص قواعد التقييم، التسجيل التبويب بما في ذلك شروط تطبيق المعايير الدولية آخذا بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعوامل التي تعكس السيادة الوطنية.

إن ممارسة المحاسبة وفق المخطط الوطني المحاسبي تعتمد أساسا على مستلزمات الإدارة ومتطلبات الجباية بما يشبع حاجات الإقتصاد الموجه، وعليه مسألة التنازل عن الإستعمالات والتقاليد الموروثة من قبل المهنيين يعد التخلي عنها صعب، وعليه فإن الإصلاح المحاسبي الموافق للمعايير الدولية يضم في مضمونه بعض المبادئ المحاسبية التقليدية للمخطط الوطني المحاسبي مثلما هو الحال بـ:

- وجود قائمة أو مدونة للحسابات.

- تدقيق بعض قواعد سير الحسابات.

- نموذج عرض القوائم الختامية.

3-1- نقاط الإختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمرجع المحاسبي الدولي

إن متطلبات السيادة الوطنية كالنصوص التشريعية والضريبية أفرزت بعض التباعدات والتي يمكن أن نحصرها في ما يلي[6]:

- كيفية تنظيم ومسك الحسابات والتدوين وكذا قواعد سير الحسابات غير معالجة من طرف المرجع الدولي.
- المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، لأنها تصبح تعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم إحتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير التي يمكن أن تكون لها أهمية بالغة للجزائر.
- النظام الجديد يقوم أساسا بخدمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة، عكس المرجع الدولي الذي لا يعطي إهتماما كبيرا لهذا النوع من المؤسسات.
- النظام الجديد لا يخص بالدراسة قطاعات خاصة مثل البنوك، التأمينات، والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء مسموح به وليس إجباري في المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية.
- كما توجد معالجات متناوبة مسموحة من طرفالمرجع الدولي، وغير مأخوذة من طرف النظام الجديد كتقييم الإستخدامات المادية بالقيمة العادلة عند العرض الختامي.
- النظام الجديد يعرف المؤسسة والوحدة النقدية التي لا نجدها في المرجع الدولي.
- لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية وإجراءات الإنتقال بشكل تفصيلي و دقيق إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبنية بوضوح في المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 01.
- حسابات تكاليف الإقتراض المتعلقة بحيازة أو إنجاز أو إنتاج أصل من الأصول.

---

[6] الزين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009 ، ص:43

- إدراج الإعانات ضمن قيمة الإكتساب أو حيازة إستثمار وذلك بطرح المبلغ المتحصل عليه عند الإعانة.
- حساب أثر تغير طرق الحساب أو عند خطأ في حساب نتيجة الدورة.
- لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا القيام بتقديم موثوق به أو إحتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن المعايير الدولية للمحاسبة أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم 37، بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة، لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.
- يمكن إستعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية، التي تقيم بالقيمة الحقيقية[7]، هذه الأخيرة تمثل القيمة العادلة.

1-4- أسباب الإنتقال:

- عدم إستيعاب المخطط الوطني المحاسبي إلى التطورات الاقتصادية الراهنة.

- فلسفة التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين.

- التوجه نحو إقتصاد السوق التي باشرته الجزائر وشمل عدة إصلاحات في المجال الإقتصادي.

2- مفهوم الأصول الثابتة (التثبيتات)

تعرف الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي على أنها الموجودات المتحكم فيها من طرف المؤسسة والتي تسعى لتحقيق منافع إقتصادية مستقبلية وقابلة للقياس، ويفترض أن تستغرق مدة إستعمالها إلى ما بعد السنة المالية.

[7] المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 16.

وتتنوع الأصول الثابتة إلى[8]:

2-1- الأصول الثابتة غير جارية (المعنوية):

وتعرف على أنها أصول قابلة للتجديد غير نقدية وغير مادية، ومراقبة ومستعملة في إطار نشاط المؤسسة مثل: براءة الإختراع، شهرة المحل، أنظمة الإعلام الآلي...الخ.

ومن شروط الإعتراف بها:

- إذا كانت من المحتمل أن تأتي بتدفقات إقتصادية مستقبلية؛
- إذا كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل صادق؛
- تقييم إحتمال المنافع الإقتصادية بناءا على توقعات مدروسة.

2-2- الأصول الثابتة المادية:

وتعرف على أنها الموجودات الملموسة التي تمتلكها المؤسسة والموجهة لإنتاج السلع والخدمات والإيجار والإستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة إستعمالها أكثر من سنة مالية.

2-3- الأصول المالية:

وتعرف على أنها تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وإنما لإستعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات.

3- الإهتلاكات

3-1- تعريف

يعرف الإهتلاك على أنه إستهلاك منافع إقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم توزيع المبلغ القابل للإهتلاك على مدة دوام المنفعة للأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء المدة النفعية.

[8] رحال نصر، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي**، ورقة علمية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، أيام 17/18/جانفي 2010. ص :9.

ويقصد بالقيمة الباقية هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الحصول عليه للأصل بعد إنقضاء المدة النفعية بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة، وغالبا ما تكون هذه القيمة غير معتبرة.

وتعتبر طريقة إهتلاك أي أصل هي إنعكاس تطور إستهلاك المؤسسة للمنافع الإقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل.

2-3- أنواع الإهتلاكات

- طريقة الإهتلاك الثابت(الخطي): ينصح النظام المحاسبي المالي بإعتماد هذه الطريقة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في إستهلاك المؤسسة للمنافع الإقتصادية بصورة صادقة، ومن عيوب هذا النوع من طرق حساب الإهتلاك هو توزيع عبء ثابت على المدة النفعية للأصل[9].

- طريقة الإهتلاك المتناقص: تؤدي هذه الطريقة إلى توزيع عبء متناقص على مدة المنفعة للأصل.

- طريقة الإهتلاك المتزايد: تؤدي هذه الطريقة إلى توزيع عبء متزايد على مدة المنفعة للأصل.

- طريقة وحدات الإنتاج: تؤدي هذه الطريقة إلى توزيع عبء يقوم على الإستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.

ملاحظة:

على المؤسسة أن تقوم بدراسة دورية لطريقة الإهتلاك المتبعة والمدة المنفعة، القيمة الباقية على الأصول العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الإقتصادية الناتجة عن ذلك الأصل، تعدل التوقعات والتقديرات لكي ينعكس هذا التقديرعلى الوتيرة.

[9] Eri Dumalanéde, **Comptabilité Général,** Edition Berti, Alger, 2009,p:71

3-3- الفرق بين PCN و SCF بالنسبة للإهتلاكات:

- فترة الإهتلاك تحسب على أساس فترة الإستعمال وليس فترة الحياة.

- قاعدة الإهتلاك = تكلفة السلع – القيمة المتبقية

إذا لم نستطع تقدير القيمة المتبقية البيعية نضع 0.

- طريقة الإهتلاك التنازلي ليس هو المتعود عليه وهو ليس الضريبي بل التنازلي الإقتصادي (أي على أساس القيمة الإقتصادية لكي تعكس الوضعية الحقيقية).

- يطالب من الهيئة في نهاية كل دورة مراجعة مدة المنفعة وطريقة الإهتلاك المتبقية.

ونقصد بالمنفعة:

- تتحصل على تدفقات مالية مستقبلية.

- رفع نوعية المنتوجات.

- تساهم في رفع الإنتاجية.

- تساهم في تحسين الإنتاج للعمال.

- القيمة التي نبيع بها الإستثمار عند إهتلاكه الكلي.

4- التسجيل المحاسبي للإهتلاكات

يسجل القيد المحاسبي النموذجي حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

31/12/N

xx68		حـ /مخصصات الإهتلاك والمؤونات		XXXX
	28xx	حـ/إهتلاك التثبيتات		XXXX
		القسط السنوي		

الحالة الأولى:

- في 2008/01/01 **إشترت شركة الحصاد شاحنة بقاطرة طولها** 12**م بتكلفة** 12.000.000 **دج. مدة حياة الشاحنة** 5 **سنوات والقاطرة** 8 **سنوات.**

تم تقدير مدة استعمال الشاحنة من قبل مسؤولي النقل في الشركة بـ3**سنوات، وكذلك صيانة الشاحنة كل سنة بتكلفة** 50.000 **دج سنويا.**

المطلوب: - تسجيل عملية الاقتناء.

- تسجيل قسط الإهتلاك في 2008/12/31 **و** 2010/12/31**.**

الحل: قبل عملية التسجيل يجب علينا تقدير تكلفة القاطرة ولتكن: 3.000.000 **دج.**

01/01/2008

21801		حـ/ القيم الثابتة الأخرى(شاحنة)	9.000.000	
21802		حـ / القيم الثابتة الأخرى(قاطرة)	3.000.000	
	404	حـ/ موردوا الاستثمارات		12.000.000
		فاتورة رقم		

/200812/31

681801		حـ/ مخصصات الإهتلاك والمؤونات (شاحنة)	3.000.000	
681802		حـ / مخصصات الإهتلاك والمؤونات (قاطرة)	375.000	
	2818	ح/ إهتلاك القيم الثابتة الأخرى		3.375.000
		القسط السنوي.		

التسجيل المحاسبي في 2010/12/31**:**

10/2012/31

681801		ح/مخصصات الإهتلاك والمؤونات (شاحنة)	3.000.000	
681802		ح/ مخصصات الإهتلاك والمؤونات (قاطرة)	375.000	
	2818	ح/إهتلاك القيم الثابتة الأخرى		3.375.000
		القسط السنوي.		

10/2012/31

281801		حـ/ إهتلاك القيم الثابتة الأخرى (شاحنة)	9.000.000	
	21801	حـ/ القيم الثابتة الأخرى(شاحنة)		9.000.000
		إخراج الشاحنة من ملكية المؤسسة		

- أما بخصوص المعالجة المحاسبية لـ50.000دج، فإن المبدأ العام للنفقات التي تدفع لاحقا على الأصول الثابتة تسجل كنفقات رأسمالية إذا سمحت بزيادة المنافع الاقتصادية بصفة جوهرية، أما إذا لم تحقق هذا الشرط فتعتبر كنفقات إدارية تتحملها الدورة مرة واحدة في الدورة المالية.

- الحالة الثانية: الأراضي والمباني

هي أصول متمايزة وتعالج كلا على حدى في المحاسبة حتى ولو تم اقتناءها معا، فالبناءات هي أصول قابلة للإهتلاك بينما الأراضي على العموم غير قابلة للإهتلاك.

الحالة الثالثة:

توقعت الشركة خسارة بقيمة 200.000دج من المواد الأولية بسبب سوء التهيئة الموجودة بالمخازن.

- تسجيل القيود اللازمة في اليومية ؟

31/12/N

685	حـ / المؤونات وخسائر القيم في المواد الأولية	200.000		
391	ح/خسائر القيم في المواد الأولية		200.000	
	تسجيل مؤونة متوقعة			

قامت المؤسسة بإصلاحات على مستوى المخازن ومنه أصبحت المؤونة المشكلة بدون جدوى وبالتالي يجب إلغاء المؤونة المشكلة:

31/12/N+1

391		حـ / خسائر القيم في المواد الأولية	200.000		
	785	حـ/إسترجاعات الاستغلال على خسائر القيم في المواد الأولية		200.000	
		استرجاع المؤونة			

الحالة الرابعة:

تمتلك مؤسسة حصص في شركة بناء العاملة في الدولة س والمقدرة بـ 1000سند/ 6 مليون للسند.

توقعت المؤسسة خسارة 50% من سندات المساهمة بسبب شكوك حول اندلاع حرب في الدولة س.

(القيمة المسجلة بـ 1000دج).

31/12/N

686		حـ / خسائر القيم في المواد الأولية	3.000.000		
	297	حـ/ خسائر في القيم على سندات المساهمة		3.000.000	
		تسجيل مؤونة متوقعة			

الحالة الخامسة:

في 2009/07/01 **اشترت المؤسسة معدات وأدوات بقيمة** 5.000.000**دج، مدة استعمالها** 4**سنوات.**

وفي 2011/07/10 **تنازلت المؤسسة عن هذه المعدات لصالح شركة البشير للأشغال العمومية بقيمة** 1.000.000**دج بشيك بنكي.**

المطلوب: - تسجيل القيود المحاسبية في سنة 2009 **و** 2011**.**

2009/07/01

215		ح/ معدات وأدوات	5.000.000		
	404	ح/ موردوا الاستثمارات		5.000.000	
		فاتورة رقم			

2009/12/31

6815		ح/ مخصصات الإهتلاكات	625.000		
	2815	ح/ اهتلاك معدات وأدوات		625.000	
		القسط السنوي لـ 2009			

التسجيل المحاسبي لسنة 2011:

2011/07/10

6815		حـ / مخصصات الإهتلاكات	625.000		
	2815	حـ/ اهتلاك معدات وأدوات		625.000	
		تسجيل قسط 2011			

10/07/2011

462		حـ/ حقوق التنازل عن الأصول الثابتة	1.000.000		
2815		حـ/ إهتلاك المعدات والأدوات	2.500.000		
652		حـ/ نواقص القيمة عن خروج المعدات	1.500.000		
	215	حـ/ معدات وأدوات		5.000.000	
		التنازل عن المعدات والأدوات			

2011/07/10

512		حـ / البنك	1.000.000		
	462	حـ/ حقوق التنازل عن الأصول الثابتة		1.000.000	
		شيك بنكي رقم....			

-أما إذا كانت بفائض القيمة فإن الفائض يسجل في حـ/ 752 فائض القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على الإهتلاكات حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي وكيفية حسابها والفرق بينها وبين ما كان عليه الحال في المخطط الوطني المحاسبي، وما يمكن إستنتاجه في هذا الإطار هو أن الإهتلاكات حسب النظام المحاسبي المالي أوضحت مصداقية لم تلتمس سابقا، بحيث أنها تأخذ كذلك البعد الإقتصادي للأصل وليس البعد المحاسبي فقط.

وكذلك مع إمكانية تنوع طرق حساب الإهتلاك في المؤسسة حسب حالة كل أصل عكس ما كان عليه المخطط الوطني المحاسبي أنه يفرض طريقة واحدة لحساب إهتلاكات كل الأصول الثابتة.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية

1- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر،2008.

2- زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

3- رحال نصر، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، أيام 17- 18- جانفي 2010.

4- المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام تطبيق القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

5- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها. الجريدة الرسمية، العدد 19.

المراجع بالفرنسية

6- Abdellah Boughaba,Comptabilité générale approfondie, BERTI, Alger, 2001.

7- Anne le Manch et Autre , Normes Comptable Internationales, Edition Berti, Alger,2009.

8- Eri Dumalanéde, Comptabilité Général, Edition Berti,2009, Alger.

9- Mohamed Zaatri , Comptabilité Général et Analyse Financière, Edition Berti, Alger,2009.

10- Samir MEROUANI, Projet de Nouveau Système Comptable Algérien Anticiper et Préparé le Passager, Mémoire de Magister, ESC, Alger,2007.